المرأة في البرلمانات العربية بين التمثيل والتمكين

نجيبة بولوبر
طالبة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1
nbouloubar@yahoo.com
مراد بن سعيد
أستاذ التعليم العالي، مخبر الأمن في منطقة المتوسط ، جامعة باتنة 1
mourad.bensaid@univ-batna.dz

ملخص:

تنطلق هذه المقالة في تحليلاتها من تقصي النقد الذي لاقته سياسات الكوتا النوعية على اعتبار أنّها آلية غير ديمقراطية لا تأثير لها على البيئات التي تشهد اختلافات نوعية صارخة، والتي تنشأ فيها تفاوتات كبيرة لمساواة النوع. وبالتالي تبحث الدراسة في وجود ومن ثمّ حجم الإسهام الذي تُقدّمه مثل هذه السياسات المتعلقة بالتمييز الايجابي بهدف التقليل من حالات اللاتمكين، خصوصا في بعده السياسي، وذلك من خلال التعرّف أولا على الرابطة التي تجمع هذا المتغير بسياق تُحدّده البيئة (وستكون البيئة العربية أرضية للمسح والتحليل)، وبمسعى تحكمه مساواة النوع.

الكلمات المفتاحية: الكوتا النسوية، التمثيل، التمكين، مساواة النوع.

Abstract:

This paper begins in their analyzes of the fact criticism it received quality quota policies on the grounds that it is undemocratic mechanism had no impact on the environments in which thysee stark differences in quality, where significant disparities arise for equality of quality. Therefore, the study examines the existence and hence the size of the contribution it makes, such as these affirmative discrimination policies, with the aim of reducing the cases of non-empowerment, especially in its political dimension, by identifying the association that gathers this variable in a context determined by the environment. (The Arabe environmental be the basis for survey and analysis), and with a view to gender equality.

Keywords: quota, representation, empowerment, gender equality.

مقدمة:

تشير الإحصاءات الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي إلى أنّ العالم العربي هو الأقل نساءً في المجالس التشريعية عبر العالم، ووفقا لهذه الإحصاءات فهذه هي أدنى نسبة يُسجلها إقليم في العالم، بعد إفريقيا جنوب الصحراء والمحيط الهادئ على التوالي. أمّا عن المراتب الأولى في هذا المجال فقد كانت من نصيب بلدان الشمال الأوروبي بما يفوق45٪.هذا من جهة، ومن جهة ثانية فمن المعلوم عمليا أنّ البرلمانات هي منشأ الكثير من القرارات التي تؤثر على حياة الناس العاديين أين تتمّ مناقشتها والموافقة عليها كقانون، أمّا من الناحية النظرية فالبرلمانات هي منتديات ديمقراطية الجوهر أين تنعكس المشاركة السياسية الشعبية على قدم المساواة، وهذا ما يفرض عدم التقليل من أهميتها.

في الحقيقة دول العالم العربي التي تتمتع بهذه النسب المئوية المتدنية تثير العديد من الأسئلة، ومعظمها تدور حول السبب؟ ويصبح هذا التساؤل مثيرا أكثر للاهتمام لا سيما عندما يأخذ في الحسبان –سياق المنطقة الجغرافية "المشترك" وهذا من حيث التحديات التي يفرضها والفرص التي يطرحها في أجزاء من هذه الورقة تعزّز الإحصاءات المتاحة حول العالم العربي الصور أعلاه من استبعاد المرأة رغم أنّ تعداد المرأة العربية يفوق عدد الرجال في بعض البلدان، وتاريخيا، تكون قد سجلت ولفترة طويلة تركة لا بأس بها من النشاط السياسي، الاقتصادي والثقافي وبالإضافة إلى ذلك، يمكن القول أنّه منذ ذلك الحين، كانت النساء الأكثر نشاطا في القطاعات الخيرية في الدول العربية، فلماذا تمثيلها السياسي منخفض للغاية وأحيانا يُحقق مستويات غير تمثيلية البتة؟ هذا ما ستحاول هذه الورقة علاجه من خلال التعرض إلى إسهام آلية التمييز الايجابي ومدى تأثيرها سواء في مسعى تحقيق المساواة الجندرية أو التمكين من مدخل جندري - تمكيني.

1. الكوتا النسوية: جدل التمكين ونزعة المساواة النوعية

تعالج هذه النقطة جملة المحدّدات التي تُشكّل مجتمعةً متغيرات دّالة تمكين المرأة والتي تعمل على جسر الهوة بين واقع المرأة السياسي أو حصتها من المشاركة في الحياة العامة والخاصة عموماً وآفاق التوجهات التمكينية لها خصوصاً على الصعيد السياسي دون فصله عن حيزه المجتمعي.

يعرّف التمكين عموماً استناداً إلى متغير القوة سواء من حيث مصدره وتوزيعه، وهذا في حالة وجوده (من التعاريف التي تتعامل مع المفهوم من حيث مصدر القوة وكيفية توزيعها نذكر على سبيل المثال لا الحصر تعريف أماني قنديل، حيث تعتبره عملية منح السلطة أو تحويلها من شخص إلى آخر وإتاحة الفرصة له للقيام بعمل ما. ومن بين التعاريف التي تهتم بتكوين هذه القوة والبحث في عدالة توزيعها ندرج التعريف الذي جاء به البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والذي يعتبر فيه التمكين عملية هادفة لتعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة وتحويلها إلى سياسات وإجراءات هادفة في المحصلة للرقي بأداء تنظيم معين) أو من حيث استنباته وعقلنة التعامل معه، في حالة غيابه. غير أنّ ارتباط التمكين بمتغير القوة لا يعني احتكار هذه الرابطة للحقيقة، بل أنّ نجاح هذه العملية يتوقف على مدى تجاوب الممّكن له، فكلّما كان هذا الأخير على علاقة طردية مع رغبته أولاً بتقبل ما يُمنح له ووعيه ثانيا بقيمة ما مُنح له، كلّما تضاعفت فرص نجاح العملية. وفي ذلك تشير LynnBennet إلى ضرورة التفريق بين القدرة على المشاركة، والمشاركة أو بتعبير آخر بين مفهومي امتلاك القوة والسيطرة عليها، وبذلك فهي تعرّف التمكين على أنّه: "تعزيز طاقات وقدرات الأفراد والجماعات المختلفة للاستخدام والتأثير، وامتلاك المسؤولية اتجاه المؤسسات التي يتأثرون بها"(Bennet,2002,p.13)

ومفهومي "التمكين" و"الانتماء الاجتماعي" عند Bennetمتقاطعين، ففي حين يركّز الأول على تعزيز إمكانات الأفراد والجماعات على المستوى الجزئي، نجد أنّ الثاني يهتم بالتغيّر المؤسسي على المستوى التنظيمي من منطلق إزالة العوائق المؤسساتية وتعزيز الحوافز قصد التقرّب من الأفراد والجماعات وتنمية فرصهم. تقول Bennet أنّ عملية التمكين تبدأ "من الأسفل" حيث تختبر الفئة المهمشة ذلك بحدّ ذاتها، في حين يتعلق الانتماء الاجتماعي بالتغيّر التنظيمي الذي يحدث "من الأعلى" لضمان استدامة هذا التمكين، إضافة إلى الحاجة إلى بعض الضوابط التي توفّرها الدولة. أغلب الأدبيات التي تناولت تمكين المرأة اعتمدت في التنظير له على إطار ايتيمولوجي ضمّ كلمات مفتاح على غرار: الخصائص، الخيار، الرقابة والقوة. إن التمكين الحقيقي للمرأة لا يتحقق إلاّ بالاستفادة الايجابية للمتمكّن وهذا ما يوفرّه التكامل الذي يحدث بين السياقات السابقة، فلا نتخيل نجاح عملية التمكين عند امتلاك المرأة دون الرقابة عليها، أو تزايد سلطة المرأة عند صنع القرار دون اختبار ذلك فعلاً، أو قيادة المرأة دون تشجيع لاهتماماتها والعمل على ترويجها.

إنّ المجموعة الأولى من التعاريف التي تناولت مفهوم التمكين تركّز على عناصر العملية التي تضمن تلك الحركية أو الانتقال من حالة عدم القدرة على وضع إستراتيجية لاتخاذ القرارات في الحياة إلى حالة تتوسع فيها القدرة على فعل ذلك، في حين أنّ المجموعة الثانية والتي ربطت بين التمكين والقوة فقد وضحّه العديد من الباحثين أمثال: NailaKabeer و Schuler Malhotra، عند التعاطي مع آلية القدرة على وضع الخيارات واتفاقهم حول هذا المفهوم قادهم إلى القول أنّه لا حديث عن التمكين إلاّ بعد التوافر المسبق لبعض العوائق التي تصادفها عملية الاختيار أو ما يُعرف بـ Disempowerment(Kabeer,1999,p.03)

بالانتقال إلى الجانب السياسي للتمكين نجد أنّه، اسقاطا على ما ذُكر أعلاه، رغم تعلقه بتكافؤ الفرص الممنوحة للأفراد من منطق مساواتهم في المشاركة في صنع السياسات العامة (Person, 2008, p.28).إلاّ أنّه يشير إلى ذلك التغيّر الذي يمّس هياكل القوة التي تحكم المجتمع في السابق (بناه المختلفة) نحو بناء جديد يضمن ثقة الفرد بقدراته وخياراته. وقد قدّم BrabhatDatta تعريفاً للتمكين السياسي للمرأة على اعتبار أنّه: "امتلاكهنّ القوة واختبار درجة فعّالية واحترافية قدراتهن، باعتبارها أحد الخيارات الإستراتيجية المتاحة لتلبية حاجات المرأة، في سبيل تحقيق التنمية الخاصة بهن وبالمجتمع الذي ينتمين إليه"(Malhotra, Schulte,2009,p.04).

تعرفنا سابقاً على مفهوم التمكين الذي يعبّر عن محصلة تعاظم الحركة النسوية في الغرب وجوداً وتدخلاً خصوصاً ثمانينيات القرن العشرين، حيث اهتمت به الدراسات النسوية التنموية عقب اجتماع DAWNوالذي تدعم في الهند في 1984، أين قامت النساء بعرض أفكارهنّ حول تصوّر يحتويهن في المجال التنموي، والذي جاء عاكساً لانتقادهنّ لنموذج التنمية الغربي(Imsook, 2011, p. 59). هذا التصور الذي مثّل مدخلاً تنموياً جديداً عُرف بـ"مدخل التمكين"، والذي قدّمه Moser Robertضدّ توجهات السياسة التنموية النيوليبرالية، تبنته الوكالات الدولية التنموية عقب الأزمة الاقتصادية ووصفاتها المقدمة التي يكون طبقها الرئيسي خفض الإنفاق العام(Parpart , Rai and Standt, 2002, p.p. 3-21) ، إلاّ أنّ العديد من الكتابات اعتبرت هذه التوجه لا يعمل سوى على زيادة أعباء دون أن يبحث في توفير ذلك النسق المفتوح الذي يشمل بنى مجتمعية، تمايزها الوظيفي وتكاملها الغائي إلى جانب علاقات التأثير والتأّثر المتبادلة فيما بينها تُحصّل مجتمعةً عدالة اجتماعية، مساواة نوعية وتغيّراً اجتماعيًا جذريّاً يوفره الفلك السابق.

هناك مقاربتان أساسيتان اهتمتا بتمكين المرأة، أولاهما تهتم بالعمل على توسيع التواجد النسوي في المؤسسات والسياسات الوطنية والمحلية، لفهم التأثير المحتمل لهذا الوافد الجديد وفي سبيل صياغة مشروع إستراتيجية تمكينية/نسوية يتحقق من خلالها التغيّر على مستوى السياسات والمؤسسات. منذ عهد ليس ببعيد، عابت بحوث تمكين المرأة على شحنة المَنّح التي حملها مفهوم التمكين والمعبّرة عن الفردانية والمعونة، وهذا ما يخدم فقط الأجندة النيوليبرالية (Parpart , Rai and Standt, 2002, p.p. 3-21)،حيث يكون التركيز على تعبئة النساء والفعل الجماعي من أجل تغيير السياسات في اطار التنظيمات النسوية. في نفس السياق انتقدت الكتابات الحديثة خصوصاً لـ: Cornwallو Edwards التخمينات التي تصّب في جوهر "العمل الجماعي والتأسيس لآليات تهدف لتغيير هيكل العلاقات السائدة باعتبارها حالات فردية، وتطالب بالنظر من زاوية تكشف عن ما وراء التخطيط للتدخلات، وتحاول فهم –بدقّة- ما يحدث في حياة النساء باعتباره نتيجة تغيّرات تمس القطاع الاقتصادي، الثقافي وقطاعات أخرى" (Cornwall and Edwards,2010,p.p. 1-9).وقد تعدّدت الدراسات التي عالجت كل منها على حدى أثر أحد المتغيرات السابقة الذكر على عملية التمكين أو أثرها المدمج خصوصاً عند الحديث عن القطاعين الاجتماعي والسياسي واستخلاص مؤشرين من طبيعة هذين القطاعين لقياس مستوى التمكين في بيئة معينّة بمسمى "بناء الفرص".

في حين المقاربة الثانية تركّز على دور المرأة، على اعتبارها عوناً، في التغيّر الاجتماعي من خلال العمل الجماعي. وفي هذا تتوجه الكتابات نحو اعتبار تمكين المرأة يبحث أساساً في إحداث ذلك التحوّل في الحقول العامة أين السلطة الأبوية عالية الدلالّة، وهذا ما يحققه إمّا العمل الجماعي أو التنظيمات النسوية (Sandenberg, 2010 p.p. 232-238).وفي نفس السياق يرى Moserأنّ ذلك الانتقال - الذي يعبّر جوهره عن مفهوم التمكين- ممّا أسماه الحاجات العملية نحو الحاجات الإستراتيجية يساعد النساء على نيل درجة حسنة في سلم المساواة النوعية.

إنّ الارتباط المُثبت بين مستوى المساواة النوعية المتحصل عليه والأدوار الاجتماعية المنوطة بالمرأة في محيطها المجتمعي والتي تتراوح بين أدوار رئيسة وأخرى ثانوية، يقود إلى إثبات ارتباط ثان يكون بين اكتساب الحاجات العملية وتشجيع الأجندة الطامحة إلى افتكاك الحاجات الإستراتيجية. وهذين الارتباطين - حسب Molyneux و Moser -لا يحدثان إلاّ بوجود قوة دافعّة خارجية النشأة على غرار قوى العولمة المختلفة، وكان تركيزهما على المنظمات غير الحكومية(Imsook, 2011, p.37) .

ثانيا: تمكين المرأة و أنماط المساواة النوعية

في مقالتهما الموسومة: "تمكين المرأة: أربع نظريات تختبر أربعة أشكال من المساواة النوعية" (Amy and Welzel,2007, p.p5-14)، يستعرضAmy و Welzel أربع قطاعات يمكن أن تعبّر تعبيراً صادقا عن المتغيرات التي تحكم دالّة تمكين المرأة، وتُمكّن في مسعى بحثي آخر من اختبار مجموع القيّم الممكنة لمتغير الدراسة قصد التعرف على منحنى تغيراته، في حين نكتفي الآن بالتعرف على هذه الأخيرة، وهي:

- التنمية السوسيواقتصادية؛
- زيادة توجهات المساواة النوعية التي تعكس تحول التنمية الاقتصادية إلى تنمية إنسانية وفق المنظور الثقافي؛
- الموروث التاريخي المستوحى من الثقافة المجتمعية والتقاليد السياسية؛

- تصميم (هندسة) العوامل المؤسسية.

وهذه الدراسة كانت الأولى من نوعها باعتبارها دراسة مقارنة للتأثيرات المتوقعة للعوامل أعلاه من خلال إثمارها لأحد الأوجه الأربعة للمساواة النوعية، هذه الأخيرة التي قد تُكتسب إمّا من ظروف المعيشة، المشاركة في الحياة العامة، التمكين الوظيفي والتمثيل السياسي، تفرق هذه الدراسة بين أربع أشكال من المساواة النوعية وهي:

- المساواة النوعية على أساس التمتع بنفس ظروف الحياة، والتي يتمّ قياسها استناداً إلى دليل التنمية الجنساني.من خلال معدلات المعرفة المكتسبة، مستوى التعليم ومتوسط الحياة المتوقع عند الولادة؛
- المساواة النوعية في ممارسة الأنشطة المدنية ويُقاس نسبة إلى عدد النساء الراشدات الناشطات في أيّ شكل من أشكال الحياة العامة وتضم، على سبيل المثال لا الحصر، الآتي: المعارضة، المظاهرات، المقاطعة(Zinai, 2009, p.12).
- المساواة النوعية في التوظيف وتُقاس وفق مؤشر التمكين النوعي الذي يبيّن حضورا متساوياً للمرأة في المناصب الإدارية والقيادية؛
- المساواة النوعية في التمثيل السياسي، والتي تُقاس بنسب تواجد المرأة في البرلمانات الوطنية.

إنّ أشكال المساواة النوعية السابقة الذكر لم يتمّ اعتمادها اعتباطاً، بل أنّها تخضع لترتيب منطقي يعبّر كل شكل منها على المستوى المحقق من المساواة النوعية، وبطريقة استنباطية سنحاول توضيح ذلك. فأولى خطوات هذا المسار التمكيني بالنسبة للمرأة- منطقياً- هي السعي للمساواة التي تأخذ شكل الحصول على نفس مستوى المعيشة بين المرأة والرجل، هذا المكسب يحرّر المرأة من الأنشطة التقليدية لربّة البيت لتحلّق نحو أصناف أخرى من أنشطة الفضاء العام. في المقابل نجد أنّ زيادة التركيز النسوي في الحياة العامة يعبّد الطريق أمام العديد من النساء الراغبات في الوصول إلى مراكز السلطة وأخيراً تثمنّ المرأة مسارها عندما تختمه بزيادة حظوظها في الظفر بمقاعد في المجالس الوطنية المنتخبة. ونتناول فيما يلي أهم المتغيّرات التي تحقق ذلك:

1. النمو أو التنمية الاقتصادية: منظور التنمية الكلاسيكي: أغلب الأدبيات التأصيلية التي تناولت هذه الرابطة بحثت في ثنائية الديمقراطية/التنمية (Smith,1974- Rostow, 1960- Lipset,1959). وبالتالي عند حديثها عن المساواة النوعية يؤمن أصحابها بأنّ التنمية الاقتصادية هي جوهر زيادة أهلية المرأة قصد النفاذ كقوة اجتماعية، ولتوضيح ذلك أكثر يرى هؤلاء أنّ الزيادة التي تمسّ مستويات التنمية الاقتصادية تتزامن وذلك التوسع الذي يحظى به توزيع فرص التعليم والحصول على الموارد وهذا ما يستلزم خلق الفرص للمرأة والتي تثبت من خلالها مهاراتها في المجال التنموي وبذلك تتسع مساحة الحقل الذي يضمّ نساء مؤهلات لاعتلاء مواقع السلطة(Amy and Welzel,2007, p. 5) .

2.التحديث الثقافي: منظور التنمية الإنسانية: العديد من الأدبيات الحديثة - نوعاً ما- مقارنة بسابقتها اهتمت بذلك التحول الذي ينقل التنمية من الاقتصادية إلى الإنسانية وفق منطق ثقافي يُمثّل منبع التحرّر نحو توجهات واسعة الأفق تعكس أهمية قيّم التقدير الذاتي، الخيار الإنساني والحكم الذاتي. هذا المنبع يرفع سقف الأهداف المتوقّع الحصول عليها بجعل هذه الفئة (النساء) متضمّنة في العملية التمكينية بما يؤرّخ أقرب

لعلاقات تفاعلية أكثر منها استجابة فقط(Amy and Welzel,2007, p. 6). في نفس السيّاق اعتبرت دراسة Inglehart و Norrisأنّ التغيّر الثقافي ينعكس بنتائج إيجابية وواقعية على المرأة، وقد اعتبراه "المنجّم الصادق" كمتنبئ وحيد بنسب تواجد المرأة في البرلمان في المحصّلة، وهذا انطلاقاً من المتتالية الحسابية أعلاه والتي تكون التنمية في جانبها الاقتصادي أساسها. وتجدر الإشارة إلى أنّ المنظورين السابقين يوفران إطاراً تحليليًا يقدّم إجابة عن سؤال فحواه: لماذا توفّر المجتمعات المتقدمة تربة عالية الخصوبة لإنتاش بذور المساواة النوعية بمختلف صورها؟

3.الموروث التاريخي: إنّ التوجهات التنموية والتغيّر الاجتماعي يمكن أن تواجه عائق الإرث التاريخي في طريق تحسين الحياة التي تعيشها المرأة في مجتمعها. وقد وجد الباحثون أنّ البنية المجتمعية تتضمن شحنة سلبية يمتّد تأثيرها الذي يأخذ غالباً شكل القصور الذاتي، وإزالة هذا التأثير أو التخفيف من حدتّه يتطلب تغييراً تقوده قوى مجتمعية صديقة، وعلى سبيل المثال لا الحصر تعتبر العديد من الدراسات العولمة أحد هذه القوى في حين تكون التقاليد الثقافية والمؤسسية السائدة عاملاً غير مرغوب في تأثيره على إمكانية تحسين حياة المرأة بحكم مداه البعيد. إنّ هذا الموروث الضخم قد يضّم في طياته العديد من العوامل التي قد تعتبر كمؤثرات منها: التقاليد الدينية، عمر تجربة المرأة الانتخابية، الأعراف التي تتوخاها الدولة في سبيل اكتساء مظهر دولة الرفاه والتقاليد أو المبادئ غير العادية التي تمارسها المؤسسات الحكومية الرسمية(Amy and Welzel,2007, p. 8).

بدءا بالإرث الديني الذي شكّل حقل دراسات قام بها العديد من الباحثين (Inglehart,2003, Norris, 2002,Welzel, 2005, Rynolds,1999, Rule,1994) في الميدان، وجميعهم تبنوا نتيجة مفادها أنّ تقاليد البروتستانتية تحتفظ بأعراف كريمة هادفة لدمقرطة القيّم، مثلاً احترام الفردانية، التعامل بالمثل ، والسيادة الشعبية، وتمكين المرأة بمنطق هذه المفاهيم يُقاس من خلال المستوى العام لعقلانيتها ومهارتها والذين يتضاعفان في المجتمعات العلمانية فالتحوّل الحاصل من مجتمعات ما قبل صناعية إلى مجتمعات صناعية تجاوز تلك اللُّحمة الحاصلة بين نصيب المرأة من التنمية ونصيب الأسرة، على اعتبار أنّ الأمر سيان.

السياسة الانتخابية بدورها، وبحكم احتوائها في التراث التاريخي للمجتمعات، تمثّل شاهدًا على عملية تمكين المرأة، وهذا يتحقق عندما تفتح النخب الحاكمة والجماعات السياسية السائدة النظام السياسي لصالح التمثيل المعبّر عن الوجوه الجديدة (Allister and Studlar, 2002, p.p. 3-14)، فنجد في الدول التي حصلت فيها النساء على حقهنّ الانتخابي مبكراً وبالتالي أسهمنّ في إعادة تشكيل السياسات الرسمية التي تُعنى بهنّ، أوفر حظاً من غيرها لإيجاد عرف مؤسساتي يضمن التواجد الرسمي للمرأة في السياسات العامة. وقد افترضت العديد من الدراسات ثم أكدّت الرابطة الايجابية بين طول فترة الحصول على الحق الانتخابي بالنسبة للمرأة وتمكينها خصوصاً – وبشكل أدّق- في صورة الوصول إلى البرلمان. سياسات البحث عن الرفاهية (دولة الرفاه) هي تقليد آخر، تساءلت الدراسات في طبيعة علاقته بدالّة البحث باعتباره أحد متغيراتها وأكدّت أغلبها على أنّ التنظيم المؤسساتي يحصر دور الدولة في الحماية والمسؤوليات، في حين تعمل سياسات الرفاه على تخفيف عوائق نفاذ المرأة في الحقل السياسي وذلك بتمديد نطاق السياسات التي تشملها والتي تحقق احتياجات المرأة ربّة المنزل والعاملة. ومثال ذلك تشجيعها لسياسات الرعاية الخاصة بالأطفال (Amy and Welzel,2007, p. 10).أخيراً، وفي نفس المجموعة نجد دور الأحزاب السياسية باعتبارها بوابة العمل السياسي للمرأة كما وأنّها

وسيط بين المرأة في سعيّها وفوزها بمقعد انتخابي، حيث تحسم هذا المّد والجزر في عملية ترشيح الأعضاء (Caul,1999,p.p78-79).

يمكن القول أنّ جل الدراسات المطلّع عليها قدأ جابت آلياً عن السؤال الباحث في "ماذا؟" أي الدور الذي تلعبه القطاعات السابقة وقطاعات أخرى على اختلاف الدراسات وقناعات القائمين عليها، أمّا عن الإجابة الباحثة في "متى؟" فقد واجهت الدراسات(Malhotra, Schulte,2009,p.04) على اختلافها صعوبة في الإجابة عنها، وهذا ما يعبّر عنه التمثيل البياني أسفله تحت مسمى: "المحيط والتوقيت المناسب". تجدر بنا الإشارة إلى أنّ "المحيط" يضّم في طياته مختلف الفواعل المتدخلين لإنجاح عملية التمكين على غرار الفواعل القومية والشبكات عبر القومية: (الدولة وحيوياتها، الأطراف المجتمعية، والقطاع الثالث).

4.منظور التصميم المؤسساتي: في حين ركّزت نظريات التحديث في تحليلاتها على أثر الموارد الاقتصادية وقيّم تمكين المرأة في المجتمع، إلى جانب الموروث التاريخي الذي يكون مُثقلاً بتقاليد الثقافة السياسية الكلاسيكية، توجهت دراسات أخرى إلى اقتراح عامل آخر واحتسابه على دالّة التمكين كمتغيّر، خصوصاً في بعدها السياسي ويتعلق الأمر بميزات التصميم المؤسسي السائد، هذا الأخير والذي كلمّا امتاز بالتنوع كلماّ عمل على حقن أهلية النساء بمولدات الضدّ حتى تسمح لهنّ بتجاوز مخاوفهنّ وخوض غمار السياسة. وتتراوح مكونات هذا القطاع، إن صحّ التعبير، بين:

- مدى التجربة الديمقراطية؛
- النظام الانتخابي؛ و
- نظام الكوتا النسوية (Amy, Welzel, ,2009,p.p.11-12)

تعرضت أغلب الدراسات في هذا السياق إلى تحليل أثر النظم الانتخابية على اقتحام المرأة للبرلمان خصوصاً، وبصورة أدّق يكون التحليل على مستوى تركيبة النخبة، والتي تكون سلاحاً ذو حدّين فإمّا أن تعمل على تحفيز أو تثبيط انتقال النساء إلى مصاف المرشحات. وفي هذا السياق تمّ التوصل اجمالاً إلى الأثر الايجابي الذي يوفره نظام التمثيل النسبي على التواجد النسوي في البرلمان(Allister, Studlar,2002, p.p. 3-14) . ومردّ هذا الأثر الايجابي - حسب ما افترضته الدراسات- هو كون هذا النمط الانتخابي يوفّر عدداً كبيراً من المقاعد عن كل دائرة انتخابية (إنّ الإسهام الايجابي لمتغير النظام الانتخابي المعتمد والذي ينحصر في زيادة التمثيل العددي دون البحث في المخرجات النوعية هو ما جعلنّا ندرجه كأحد وأهمّ حدود التمثيل النيابي للمرأة إلى جانب تشابكه والفاعل الآخر المتدخل في العملية الانتخابية ألّا وهو الحزب السياسي، وهذا ما يهتم المبحث الموالي بدراسته، وقد جاءت دراسة Krook مفصلة في السياق)، كمّا وأنّه يوفّر فرصاً ثمينة لصالح الأحزاب للظفر بأكثر من مقعد واحد عن كل دائرة انتخابية، وهذه النتيجة تحدث تحولاً جندرياً إن صحّ القول في الفائزين بالمقاعد مترجمة تركيز التواجد النسوي في مصاف النخبة إلى شهادة تأهيل لافتكاك مقعد يخسره أحد الفائزين الذكور. وفي محصلة ذلك نجد أحزاباً استطاعت تكييف نفسها وهيكلة مناضليها بما يخلق ذلك التوازن النوعي في قائمة مرشحيها.

آخر أبعاد التصميم المؤسساتي الذي يضمن تمكين المرأة هو اعتماد نظم الكوتا النوعية كآلية ايجابية ووسيط تمكيني للمرأة، فقد اعتبرته الدراسات المتخصصة أسرع مسار"The FastTrack" نحو تحقيق المساواة النوعية – خصوصا في البيئات التي لا نلتمس فيها كل ما من شأنه التأسيس لهذا الطموح- في التمثيل السياسي

عموماً والنيابي خصوصاً (أول استخدامات هذه اللفظة أشار إلى دعوات حماية الاقتصاد الوطني الاشتراكي عند تحديد حصة معيّنة من السلع التجارية أو الصناعية الخاضعة للاستيراد أو التصدير، وفي سياق مماثل نشير إلى أنّ الدراسات التي قام بها خبراء تنمويون تُبيّن أنّ التمييز الحادث على أساس النوع الاجتماعي وتلك الفجوة الحادثة في المساواة النوعية هما المسؤولان عن ضيّاع فرص تحقيق التنمية في دول العالم النامي نتيجة إهدار طاقات بشرية تضاهي في تعدادها نصف المجتمع أو قد تتجاوزه) .والتشابك الوظيفي للأبعاد أعلاه يرسم الصورة المكتملة التي تكشف عن ملامح التصميم المؤسساتي المساعد على تحقيق التمكين السياسي للمرأة ليمتدّ عند اتحادّه بالأبعاد الأخرى نحو تمكينها المجتمعي.

ثالثا: الكوتا في البيئة العربية خطوة في مسار تمكين المرأة

من أجل معالجة القضايا التي تطرحها الإحصاءات المتدنية حول تواجد النساء في الفضاء العام العربي تحتاج بعض المفاهيم إلى توضيح على غرار المقصود بالعالم العربي، والأهم ما هو المقصود بـ "السياسة النوعية" فيه، في أبسط مستوياتها. وليس الغرض من هذه الورقة التعامل مع كل من هذه البلدان كوحدات على حدى، لأن هذا المسعى يتطلب موارد وبيانات هائلة وبدلا من ذلك، فالفكرة هي أن نذكر كل ما له صلة بالقضايا التي أثيرت في الجزء النظري أعلاه، بداية بالتعرّف على العوائق التي يواجهها دعم الحضور النسوي في الفضاء العام، فضلا عن الإنجازات والنجاحات التي حققتها المرأة العربية في السياسة رغم ذلك.

يثبت واقع الديمقراطيات العربية إن صحّ التعبير أنّ القادة السياسيين يمثلون استمرارية مثيرة للإعجاب مع الماضي وهذاما ينفي حدوث أيّ انتخابات بمفهومها الحقيقي، ديمقراطية، حرة ونزيهة والتي تنطوي على اختيار الشعب لقيادتهم ولممثليهم، المشاركة في هذا التغيير، وتغيير - في نهاية المطاف-الحكومة ومؤسسات الدولة بمنطق التداول(Sabbagh ,2007, p. 09)، وحتى الآن لم يحدث هذا تقريبا بما يترجم الحالة التي تكون فيها السياسة بشكل عام، والديمقراطية على وجه الخصوص، تشكّل مجالا معقداً مع صفة اللامبالاة الانتخابية، شخصنة مؤسسات الدولة والتي نادرا ما تخضع للمساءلة خصوصا في مستوياتها القيادية.

أولا: التحديات المشتركة بين النساء العربيات لدخول الفضاء العام:تبحث العديد من الأدبيات المتخصصة في تحليل أسباب عزوف النساء عن المشاركة في الحياة السياسية أكثر منها تلك الباحثة في أسباب ودوافع المشاركة، لأنّ توجهات الحديث عن التمثيل "تمثيل المجموعات" هي فكرة مستنبتة من القناعة الديمقراطية، وعليه يتمّ البحث في ثنايا النظريات الكبرى التي تناولت في تحليلاتها المشاركة في الحياة السياسية ودوافع ذلك.

يمكن التمييز بين ثلاث عائلات، إن صحّ التعبير، تدير المستويات الفردية والهيكلية التي يتمّ التعاطي معها في النقاشات الدائرة حول مأسسة السياسات، هي :

- أولى العائلات تؤكد على الحوافز الفردية، والأهداف الشخصية-السياسية كمتغيرات أساسية متحكمة في ذلك. هذه المقاربة مستقاة من نظريات الخيار العقلاني، حيث تفترض أنّ المشاركة السياسية تكون نتيجة الأخذ بالاعتبارات العقلانية للذات الفردية ، وعليه يتوقف انخراط الأفراد في السياسة على المفاضلة العقلية التي يجرونها بحثاً عن عوائد وتكاليف المشاركة، فإن وجدوا أنّ هذا النوع من النشاط يوّفر فرصاً جيّدة للوصول إلى المصالح السياسية والطموحات الشخصية، يتخّذون قرار الترشح.

– ثاني المقاربات ترتكز على القطاع السوسيو اقتصادي باعتباره مصدرا ومهارة، تقوم افتراضات هذه المقاربة على الخلفية التكوينية العائلية للفرد(الاجتماعية والسياسية)، التعليم، الوضعية المهنية كمدخلات ومؤثرات في حجم ودرجة المشاركة السياسية. من هذا المنطلق يمكن النظر إلى المشاركة السياسية من زاوية المصادر التي تعمل على تسيير وتيسير الفعل السياسي، ممّا يوضح سبب اعتبار المشاركة السياسية دائما مسارا أو منطلق "امتياز التمكين".

– ثالث المقاربات تجتهد في وصف الأشكال والمظاهر الهيكلية والبنيوية ، مثلا: الاستراتيجيات التي تتبعها الأحزاب لتجنيد المنخرطين في صفوفها (Fowlkes,1992)، هذه المقاربة يتّم اعتمادها أيضا لشرح الاختلاف والتشابك الحاصل بين المتغيرات الداخلية (داخل الدولة) كميّا، وبفضل هذا النوع من الدراسات يمكن، على سبيل المثال لا الحصر، البرهنة إحصائيا على أنّ تمثيل النساء أقل في النظام الانتخابي بالأغلبية عنه في أنظمة التمثيل النسبي(Niedermayer,1993,p.51).

تسهم هذه المقاربة بشكل مباشر في تحديد الآثار المتعددة لاستراتيجيات التعبئة والتجنيد في المؤسسات السياسية داخل حدود الدولة، هذا أولا أمّا ثانيا، فتعمل على نشر التأثيرات المتوقعة للتجديد الهيكلي كنظم الكوتا مثلا. إنّ التعرض للتوجهات النظرية أعلاه وتمييز افتراضات كل منها تفسيرًا لسببية المشاركة السياسية، يبيّن الإسهام الجزئي لتبصراتها في توسيع نصف قطر دائرة اهتمام الأفراد بالسياسة، وبذلك يتيح هنا ذلك التلاقح النظري فرصة رسم دائرة كبيرة، يشتمل القرص الذي يحده محيطها على فهم دقيق لكثافة/ عدم كثافة التواجد النسوي في المناصب السياسية عموما والنيابية على وجه التحديد.

بالانتقال إلى البيئة العربية يتضحّ من الأدبيات المتخصصة التي عالجت هذه النقطة أنّ هذه البيئة لا تحيد عن التحليل النظري الذي سبقها عند توصيف دخول المرأة العربية إلى الساحة السياسية والذي لا يخلو من الصعوبات أعلاه، فهي في أدنى متوسطات التواجد الإقليمي للنساء أعضاء البرلمان في العالم، وتحتل مرتبة متدنية عبر العالم بنسبة زيادة لا تتجاوز 7٪ فقط في أحسن الحالات، وفقا للإحصاءات الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم (01): نسبة النساء في المجالس البرلمانية: فروقات عالمية

المناطق الجغرافية	فارق نسبة الزيادة المسجلة	1997	2000	2003	2006	2010
الدول الاسكندنافية	5.7	36.4	38.8	39.7	40	42.1
أوربا – باستثناء الدول الاسكندنافية	7.6	12.3	14	15.6	17.3	19.9
الأمريكيتين	9.3	12.9	15.7	17.9	20.6	22.2
أسيا	5.3	13.4	14.3	15.5	16.4	18.4
إفريقيا جنوب الصحراء	8.3	10.1	12.5	14.1	17	18.4
دول المحيط الهادي	3.4	9.8	11.8	12.1	12.1	13.2
الدول العربية	6.8	3.3	3.8	6	8.2	10.1

المصدر: John Hogstrom, « Women'sRepresentation in National Politcs in The World Democratic Countries :AResearch 4Note »,Journal of Women, politics& Policy, 33(03), 2012 ,p 27.

وعلى هذا النحو تواجه المرأة العربية عددا من التحدّيات والتي يمكن تبويبها لغرض منهجي كالآتي:

1. العوامل الاجتماعية: وتتلخص في الموروث الثقافي- التاريخي الذي يكون عقلية المجتمع التي يطغى عليها نظام سلطوي أبوي، فسيطرة الرجل واحتكاره للفضاء العام في ظل ثنائية (العام/الخاص) يجعل هذا الأخير، وفقا للتقسيم الجنسي للأدوار يحصر دور المرأة في الأعمال المنزلية والتقليدية(شرابي، 1992، ص.67)الحديث عن هذه الأسباب يطرح على الساحة تساؤلا ذو شقين ، يبحث الشق الأول منه في طبيعة العلاقة بين الثقافة المجتمعية ودور المرأة في الحياة السياسية، في حين يتساءل الشق الثاني عن مدى إمكانية اعتبار هذه الثقافة متغيرا مستقلا يحكم دور المرأة السياسي وتواجدها في هذا الميدان عموما ليشكل هذا الحدّ متغيرا تابعا.

ونشير هنا إلى أنّ مركز دراسات الوحدة العربية خصص أعدادا كثيرة منه للبحث في علاقة المتغيرين أعلاه، على شاكلة اهتمامه بتبيان أنّ البنية الاجتماعية عموما، في المجتمعات التي تعاني هيمنة الموروث الثقافي- التاريخي، تفسّر إشكالية ضعف المشاركة السياسية للمرأة، عند تحليل موقعها من هذه البنية وإحداثياتها والمعيار /المعايير المعتمد عليها في تقسيم العمل و أخيرا عمليات الإنتاج باعتبارها إحدى المخرجات القابلة للتكميم(بركات، 1986، ص.126). وفي دراسة أخرى تعالج هذه النقطة الأخيرة، توصل الباحث إلى أنّ مساهمة المرأة مرتبطة "...بحدث أو ظرف موضوعي مرحلي مرّ به المجتمع، وتنتهي مشاركتها بانتهاء الحدث، وإن استمرت المشاركة تكون مشاركة مظهرية كميّة مفرغة من المضمون الحقيقي للديمقراطية ولا تعبّر عن مصالح مجتمعها ومصالح المرأة خاصة"(أبو زيد، 1993،ص.63)

2. العوامل الاقتصادية: في دراسة Camilia El-Solh والتي جاءت بفكرة "تأنيث الفقر"، تمّ التأكيد مجددا على البعد الاقتصادي باعتباره أحد أهم عوامل تحليل المشاركة السياسية للمرأة، وذلك على مستويين:

- المستوى الأول: المساواة في فرص الوصول الى مناصب العمل بين المرأة والرجل.
- المستوى الثاني: أثر المشاركة الاقتصادية للمرأة على حياتها السياسية وافتكاك مواطنتها الكاملة.

إنّ تضافر جهود المستويين السابقين، في إطار التكامل النظري دائما وهذا إذا ما اعتبرناهما إطارا نظريا للتحليل، يجعل المرأة في فضاءها العام (خارج المنزل) متفتحة على الحياة العامة وبالتالي تكون لها إمكانية للانخراط في النقابات المهنية، الجمعيات والأحزاب وبذلك تسجل علامة في رصيدها السياسي.

بالانتقال إلى الواقع المعاش نجد أنّ النساء ظفرنّ بالنسبة العظمى من معدل البطالة المسجّل عالميا، فحجم العمالة النسوية لا يتماشى ووزنها الديمغرافي، ومرّد ذلك نقص التسهيلات التي تدعم توجه المرأة نحو سوق العمل وبذلك يحدث تضارب بين الدور التقليدي للمرأة(الإنجاب) والدور المستحدث نسبيا- إن صح التعبير- وهو الدور الإنتاجي، وأصدق مثال على ذلك معاناة النساء مع دور الرعاية ونظام العمل أو ساعاته التي لا تكون مرنة ولا تساعد على الموازنة بين الاحتياجات العامة والخاصة. إنّ تزايد التواجد النسوي في مراكز العمل لا ينفي انحصار هذا التواجد في قطاعات دون سواها أهمها القطاع العام في شقيه التعليمي والصحي والإداري وهنا لا يمكن لنا أن نلمس مخرجات هذا الولوج إلى عالم الشغل من عدمه(خصوصاً في الأنظمة ذات التوجه الاشتراكي) . هذا من جهة ومن جهة أخرى تؤكد هيفاء أبو غزالة أن المرأة هي أكثر الطبقات الاجتماعية تضررا من الأوضاع الاقتصادية المزريّة، فحالة الفقر التي تعانيها المرأة يعكسها عدم قدرتها على الوصول إلى الموارد

الاقتصادية أو السيطرة عليها ثم اتخاذ القرار الاقتصادي على المستويين الشخصي أولا ثم العام(أبو غزالة، 2005، ص.36).

3. العامل السيكولوجي/النفسي للمرأة: ألخص هذا العامل في طبيعة المرأة والتي تجعلها تتقبل الأشياء ،في غالب الأحيان، كما هي عليه دون أن تحاول تغييرها أو حتى تعديلها، فهي حسب توجهات علماء النفس كأهم مثبط للتفكير في ولوج الحقل السياسي، ومنه تكون قابلية المرأة للتحرّر ودافعيتها الذاتية لذلك هي الشعلة الأولى التي ستنير دربها السياسي مستقبلاً والتي ستقضي على النظرة الدونية المترسخة في سلوكيات المجتمع، الذي يحمل المرأة مسؤولية الإخفاقات الأسرية التي قد تحدث (طلاق، رسوب الأبناء أو انحرافهم...). هذه النظرة هي المسؤولة مسؤولية مباشرة في عدول المرأة وتخوفها من المسؤولية السياسية.

ثانيا: تعزيز تواجد المرأة العربية في الفضاء العام: نحو إستراتيجية متكاملة المعالم

إنّ واقع تمثيل المرأة في الفضاء العام يبيّن أنّه لا يزال في حاجة إلى الدعم، وعليه فالاستراتيجيات السابقة بحاجة إلى ما يضمن استدامتها والاستدامة قد يحققها القانون كونه إلزامي كما وقد لا يُحققها وفي ذلك قدمت أدبيات من نفس طبيعة بيئة الدراسة ما اعتبرته وسائلاً وآليات ضامنة لفعاليّة واستدامة المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبَة. وقد استعرضتها في أربع محاور كبرى، هي:

أولا ضرورة إشراك الأحزاب السياسية في مختلف مراحل العملية التمثيلية: نظراً لـ:

- كونها المسؤولة في البيئة العربية عن سوء التمثيل السياسي، عموماً، الذي تعانيه المرأة في المناصب خصوصاً منها القيادية؛
- تلحق بنُخبها مسؤولية غياب المرأة عن ساحة ناظريها بمنطق البحث عن الخيار المُتوقَع منه تحقيق الفوز، وعندما لا يتمّ بذلك انتقاء النساء كمترشحات بأسلوب طوعي تكون قوة القانون والزاميته في الواجهة؛
- افتقارها إلى عناصر خادمة لممارسة العملية التمثيلية الفعّالة وبالتالي ضرورة استحداث مثل هذه الاجراءات الجديدة؛ وفي هذا السياق فقد كانت العقوبات التي تنجر عن انتهاك حرمة القانون العضوي لتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة أكثر الإجراءات ردعاً لأيّ تعسف تمارسه القيادات الحزبية الذكورية خصوصاً؛
- غياب تطبيقات كوتا النوع على مستوى قياداتها؛ و
- استغلالها للحوافز المالية - التابعة لعدد النساء المُنتخَبات والمُرشحات قبلاً من قوائمها الانتخابية- في غير هدفها الذي جاءت لأجله؛ وفي نفس السياق نشير إلى ضرورة توسيع مسائل التمويل على مستوى الانتخابات المحلية البلدية منها والولائية قصد دعم تمثيل المرأة فيها هي أيضًا.

ثانيا تفعيل وجود المرأة في البرلمان: وذلك من خلال:

- اعتماد كوتا النوع على مستوى مكاتب اللجان؛
- التأسيس لهياكل عرضية في البرلمان تكون تحت تصرّف الأحزاب خصوصاً التي يُثبت الحضور الناعم فيها بشكل قوي؛

- تضمين المسائل المتعلّقة بمركز وحالة المرأة في الأنشطة البرلمانية والأخذ بتدخلاتها وبرنامجها الحزبي فهو قناعتها أولاً،
- زيادة وسائل تدريب المرأة النائب وشحذ وتيرة إكسابها الخبرة في هذا الحقل؛ و
- الأخذ بمقاربة الجندر عمليّاً عند مناقشة مشاريع القوانين وقبل المصادقة عليها.

ثالثا الالتزام المستمر من قِبَل الحكّام بمسؤولياتهم: ويظهر ذلك جليّاً من خلال:

- تعزيز مكانة المجلس الوطني للمرأة والأسرة وتوسيع صلاحياته خصوصاً عند اعتباره سلطة إدارية مستقلة تتمتّع بقوة رقابة حقيقية؛
- إعداد مشاريع القوانين وتطويرها في حلقات المناقشات البرلمانية تضع نُصب عينها إصلاح الأهداف الوطنية حول التمثيل المتساوي للمرأة في المؤسسات السياسية عمليّاً؛ و
- تخصيص البرلمان لميزانية خاصة لتحقيق الإستراتيجية السابقة.

رابعاً تصوّر وجهات نظر معيارية جديدة: تكون ملامحها مُخالفة للتعاطي مع كوتا النوع بالمفهوم الذي جاءت به اتفاقية CEDAWكتدبير خاص مؤقت لتعويض حالة غياب المساواة النوعية مُتّجهةً نحو اعتماده كإجراء دائم بعيداً عن وجهة النظر القانونية الآخذة بمنطق المساواة وقريباً من منطق التميز السوسيوثقافي الأزلي الذي عانت منه النساء، في محاولة لإرساء نوع من التناغم بين قانون التميز الايجابي كمنظومة تمثيل في حدّ ذاتها وما تمّ إرساءه من قبلها سواء لتحقيق التمثيل أو لتأكيد المساواة أمام القانون دون تميز على أساس الجنس(Haven, 2014, p.02.).

وهذا المنظور المعياري الجديد إنمّا يقوم على الارتقاء بالقانون إلى موقع مثالي في الدستور يتوافق والأهداف الإنمائية للألفية والتي تبنتها الجزائر وتعهدت بتحقيقها.

الخاتمة:

رغم أن كل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سبق لها أن وقّعت على اتفاقية "سيداوCEDAW "، ووثيقة بكين، الا أن الحضور النسائي لا يزال خجولاً جدا في البرلمانات العربية. وهذا التهميش لدور المرأة في مجتمعاتنا مردّه عدة عوامل، منها الأعراف والتقاليد والتربية ولعلّ أهمها أن اللعبة السياسية والانتخابية في معظم هذه الدول كانت وما تزال ذكورية في تقاليدها وآلياتها، بما يحدّ من قدرة المرأة على دخول اللعبة والمنافسة ضمن الآليات والقواعد الذكورية التي تحكمها.

وتجدر الإشارة إلى أنّه وبحسب مذكرة عمل بكين التي وقّعت عليها كل الدول العربية، أنه كان من المفترض أن يكون للمرأة نسبة 30 في المائة على الأقل من المقاعد في برلمانات الدول الموقعة، أمّا على أرض الواقع فقد بلغت نسبة دخول المرأة المؤسسات البرلمانية على المستوى العالمي درجة الفجوة مقارنة بمستواها في العالم العربي وفقاً لإحصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية.رغم أن الدول العربية لا تزال، ومع الأسف، في ذيل قائمة الدول فيما يتعلق بعدد النائبات المرشحات والناخبات وفي المناصب العليا في الأحزاب، والنقابات والجمعيات المهنية. بيد أن هناك إيجابيات لا بأس بها على غرار لجوء دول عربية مؤخراً لاعتماد نظام الكوتا لضمان تمثيل المرأة في برلماناتها، كما وفي مجالسها البلدية.ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية "السيداو" قد نصّت في مادّتها الرابعة على أنه":لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية

بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألاّ يُستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، مما يؤكدضرورة وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة".

قائمة المراجع:

1/ باللغة العربية:

1. أبو زيد، ح.(1993). إمكانات المرأة العربية في العمل السياسي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. أبو غزالة، هـ.(2005). "الأمن الاقتصادي للمرأة". في: أبو غزالة، هـ وآخرون. عشر سنوات بعد بكين: دور المنظمات غير الحكومية العربية ومساهمتها.الأردن: منشورات المكتب الإقليمي العربي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم).
3. بركات، ح. (1986). "النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية". في: المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
4. الصلح، ك. (1995). "المرأة والفقر في منطقة الاسكوا". في: سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
5. قنديل، أ. (2013). "المرأة والربيع العربي". في: أبوغزالة، هـ وآخرون. تقرير حول المرأة العربية والديمقراطية. القاهرة: منظمة المرأة العربية.
6. شرابي،هـ. (1992). النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

2/ باللغة الأجنبية:

1. Amy, C. A. and Welzel, C. (2007). « Empowering Women: Four Theories Tested Four Different Aspects of Gender Equality ».Paper presented at the annual meeting of the Midwest Political Science Association .Chicago : Palmer House Hotel. From: http://citation.allacademic.com/meta/p196308_index.html
2. Bennt, L. (2002). « Using Empowerment and Social inclusion for Pro-poor Growth : ATheory of Social Change ». Background Paper for the Social Development Sector Strategy .From : http://file.upi.edu/Direktori/FIP/JUR._PEND._LUAR_SEKOLAH/195207251978031ACE_SURYADI/bennet.pdf
3. Caul,M. (1999). « Women's Representation in Parliament: The Role of Political Parties ». Party Politics. From: http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1354068899005001005
4. Cornwall , A. and Edwards, J.(2010). « Introduction : Negotiating Empowerment » . IDS Bulletin. From : https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/handle/123456789/7816.
5. Fowlkes, D.E. (1992). « White Politicalwomen: PathfromPrivilege to Empowerment ». Theuniversity of Tennessee Press : Women's Studies International forum. From : https://www.sciencedirect.com/journal/womens-studies-international-forum/vol/16/issue/1
6. Imsook , J. (2011). «The Empowerment of Women in Kanagawa Seikatsu Club Movement ». PhDThesis. University of London: Department of Geography.

7. Inglehart, R. and Welzel, C. (2005). « Modernization, Cultural Change and Democracy: The Human Development Sequence ».Cambridge: Cambridge University Press. From : http://assets.cambridge.org/052184/6951/frontmatter/0521846951_frontmatter.htm.
8. Inglehart, R. and Norris, P. (2003). «Gender Equality and Cultural Change Around the World ». Political Science. From : https://experts.umich.edu/en/publications/rising-tide-gender-equality-and-cultural-change-around-the-world.
9. Inglehart, R. and Norris, P. and Welzel, C.(2002).« Gender Equality and Democracy ».Comparative Sociology. From **:** http://booksandjournals.brillonline.com/content/journals/10.1163/156913302100418628.
10. Kabeer, N . (1999). The Condition and Consequences of Choice: Reflections on the Measurement of Women's Empowerment . UNRISD Discussion Paper. From : http://www.academia.edu/download/35189460/dp108.pdf.
11. krook, M.L. and Jones, M.P. (2010). «Quotas for Women in Politics: Gender and Candidate Selection Reform Worldwide ». Perspectives on Politics. From : http://search.proquest.com/openview/c75941ca43783270224e1bd99aa0b5f3/1?pq-origsite=gscholar&cbl=39240.
12. Malhotra, A. Schulte,J. (eds). (2009). « Innovation For Women's Empowerment and Gender Equality ». ICRW: International Centre for Research on Women .From :http://www.popline.org/node/230177.
13. McAllister, I. and Studlar, D.T. (2002). «Electoral Systems and Women's Representation: A Long-Term Perspective ». Representation. From : http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00344890208523209.
14. Parpart , J.L. and Rai ,S. M. and Staudt. K. A.(2002). « Rethinking Em (power) ment, Gender and Development ; An Introduction » . In:Parpart , J.L. and Rai ,S. M. and Staudt. K. A.Rethinking Empowerment, Gender and Development in a Global/Local World. New York : Routledge. From : https://www.taylorfrancis.com/books/e/9781134472123/chapters/10.4324%2F9780203220078-8.
15. Persson, J. (2008). «The Impact of A Quota System on Women'sEmporement :A Field Study in West Bengal ». MasterThesis. Sweden : Departement of Economics. Lundy University. From : https://liveatlund.lu.se/intranets/LUSEM/NEK/mfs/MFS/191.pdf.
16. Rule, W.(1994). «Women's Underrepresentation and Electoral Systems ».Political Science and Politics. From : https://doi.org/10.2307/420369.
17. Rynolds, A. (1999). « Women in the Legislatures and Executives of the World: Knocking at the Highest Glass Ceiling**».** World Politics. From : https://doi.org/10.1017/S0043887100009254.

18. Sabbagh, A. (2007). « The Arab Quota Report: Selected Case Studies Quota Report Series: Overview of Women's Political Representation in the Arab Region: Opportunities and Challenges ». Sweden: IDEA - International Institute for Democracy and Electoral Assistance.
19. Sandenberg, C. (2010). « Women's Emporement in Brazil : Tensions in Discourse and Practice ». Development .From : https://link.springer.com/article/10.1057/dev.2010.33.
20. Sendukas, A. L. (2010). « A Global Analysis of Women in Political Office: The Disjuncture between Elections and Appointments ».Undergraduate Honors Thesis. University of Texas at Austin : Department of Government. From : https://liberalarts.utexas.edu/depts/government/_files/pdf/honors-theses/alexa%20sendukas.pdf.
21. Zinai ,A.(2009).« La Participation Politique des Femmes et La Gouvernance Locale ». Séminaire International Pour Une Meilleure Participation des Femmes à La vie Politique et à La prise de Décision. Tunisie: LNSTRAW et KAWTAR.